الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التـــــاريخ

المكاتب العربية المحلية بالجزائر ودورها الإداري والاجتماعي (1844- 1870)م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: العالم المعاصر

إعداد الطالبة:

سارة بن بشي

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
قاصري محمد السعيد	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
بيرم كمـــــــال	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا
بن رحال يمينة	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا

السنة الجامعية: 1436-1437هـ/2015-2016م

** شكر وعرفان **

بكل ميمونة واعتراف بالجميل الحمد لله أولا الذي وفقني على إنجاز هذا العمل مصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم "من لم يشكل الناس لم يشكر الله"

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "د. بيرم كمال" الذي لم يبخل علي بتقديم النصائح والمعلومات التي تفيدني في إنجاز بحثي هذا والذي تكرم وأشرف عليه

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد

سـارة

إهداء

إ ليك من شغف القلب بهواك فحك وما ُحب سواك من ربعت لى فؤادي
فغرق في حك وبدا لن يساك شمعة ُنت ُرت طريقي، تعجز الكلمات عن
التعبير ويقف المسان ُسير حك الكير
ُمي .. ُمي .. ُمي
إلى من غمرني بحبه وحانه وعطفه وتعب من ُلي حتى وصلت إلى هذه ارة
إلى من سار معي هذا المشوار خطوة خطوة حتى حققت ما ُريد، ما شركته لن
ُوفه حقه حفظه الله ُبي الغالي
إلى نور عيني وُمل حاتي ُ الغالي "يوغرطة"
إلى ُعز ما يحمل الفؤاد وُذب ما ينطق به المسان إلى ُختي صلية وُمال
إلى درتي الغالية ُميرة
إلى رفقات دربي وصديقاتي: عفاف، سهام، فضيه، ُمال، هدى، هاجر، صفاء
إلى من عشت معهن ُلى ذرت: ُسماء، إيمان، ُمنة، سرن
إلى كل من لم يذرهم المسان وفي القلب لهم مكان

قائمة المختصرات:

- ص: الصفحة.
- ط:الطبعة.
- تح: تحقيق.
- تر: ترجمة.
- تع: تعليق.
- ج: الجزء.
- د ت: دون تاريخ
- د م: دون مكان.

مقدمة

خضعت الجزائر إلى الاستعمار الفرنسي منذ عام 1830،الذي اتخذ في شكله العام الطابع العسكري واستخدم فيه كل الوسائل كالاستيطان وجعل الجزائريين تحت السيطرة والقمع والخضوع والصعوبة التي واجهت الفرنسيين في حملاتهم بين 1830 و1833، وهي صعوبة فرض السيطرة على الجزائروا ٍذا كان تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية يرتبط كل الارتباط بما سجله لنا الاستعمار بنفسه عن سير الأحداث فإن إدارة المكاتب العربية في الواقع كانت الإدارة الأكثر اتصالا بالجزائريين، فهي تراقب الأقوال وتدون الأحداث وبحكم وظيفتها ودورها الاستعماري كانت المكاتب العربية بمثابة أيادي وأقدام وعيون ولسان وآذان حال الإدارة الاستعمارية وسعت الإدارة الفرنسية مع بداية الاحتلال إلى خلق مجالس بلدية أثناء الحكم العثماني وظهرت ما يسمى بالمكاتب العربية والبحث عن الحقيقة التاريخية تقتضي منا الرجوع إلى المصادر الأولية ولعل تقارير ضباط المكاتب العربية التي كانت ترفع إلى السلطات العليا كانت على جانب من الأهمية وتقرير هؤلاء الضباط تعكس لنا الإحصائيات عمل كل ما يدور وسط الأهالي بهدف توجيه السياسة الاستعمارية وكانت بداية نشأة المكاتب العربية عام 1844 إلى غاية نهايتها عام 1870م. ومن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

1-إخضاعه للدراسة من منطلق متعدد مزاياه وأهميته.

2- استخلاص الحقائق بعيدا عن النظرة الاستعمارية.

3-لأن دراسة المكاتب العربية وا ٍدارتها في حد ذاتها تستهدف خاصة معرفة كيف كانت هذه الآلة الاستعمارية تشتغل بالبلاد الاستعمارية.

و اشكالية موضوعنا الرئيسية كالتالي:

ماهو دور المكاتب العربية المحلية في الجزائر ؟ والى اي مدى ساهمت في ادارة الاهالي ؟

ويتفرع عنها اشكاليات فرعية :

- ما هو مفهوم المكاتب العربية؟.

-كيف كانت ظروف نشأة المكاتب العربية؟

- ما هو دور المكاتب العربية بالغرب الجزائري؟

- ما هو الدور الذي لعبه أرنست مرسيه بالمكاتب العربية في الشرق الجزائري؟

-إلى أي حد لعبت مؤسسة المكاتب العربية دورها الإداري والاجتماعي؟

ماهو مصير المكاتب العربية ؟

واعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الأكثر ملاءمة لدراسة المواضيع التاريخية، الذي يسمح بتتبع الجذور التاريخية للمكاتب العربية وضباط المكاتب العربية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف الأحداث في الزمان والمكان كوصف بعض ضباط المكاتب العربية وبعض الممارسات الفرنسية والشخصيات.

وقسمنا هذا البحث إلى خطة تشمل مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين، وملاحق وخاتمة، فالفصل التمهيدي الذي هو بعنوان "إدارة الأهالي والمكاتب العربية"، ويحتوي على مبحث واحد يضم أربعة مطالب المطلب الأول بعنوان تعريف المكتب العربي، والمطلب الثاني بعنوان نشأة المكاتب العربية، أما المطلب الثالث مهام المكاتب العربية، في حين المطلب الرابع تنظيم المكاتب العربية.

والفصل الأول كان بعنوان "نماذج عن المكاتب العربية المحلية بالشرق الجزائري قسنطينة (أرنست – مورسيه) نموذجا، وبالغرب الجزائري (البيض، جرفيل) نموذجا، ويتضمن مطلبين، المكاتب العربية في الشرق الجزائري (ضباط المكاتب العربية) نموذجا، والمطلب الثاني المكاتب العربية بالغرب الجزائري.

أما الفصل الثاني والأخير فهو بعنوان "دور المكاتب العربية إداريا واجتماعيا"، فيتطلب ثلاثة مطالب أولها دور المكاتب العربية إداريا والمطلب الثاني الدور الاجتماعي للمكاتب العربية، أما المطلب الثالث والأخير فهو نهاية المكاتب العربية.

ولإنجاز هذا الموضوع اعتمدنا على جملة من المراجع والمصادر ذات صلة بالموضوع، مثال المراجع: فقد اعتمدنا على الكثير من الكتب والرسائل الجامعية التي تشمل الموضوع، مثل نذكر كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، الجزء الأول لصاحبه شارل روبير أجيرون، وكتاب "إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر" في ضوء شرق البلاد 1844-1871 للمؤلف صالح فركوس.

أما المصادر باللغة الفرنسية:

-J. Duval et warnier, Bureaux arabes et colones, Paris, 1869.

- Foucher Victor, Les Bureaux arabes en Algérie, Paris, 1858.

ونجد المذكرة التي تستحق الذكر لراضية بن حبرو بعنوان "المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر".

وفي هذا الموضوع واجهتنا صعوبات عديدة منها:

معظم مراجع هذا الموضو ع باللغة الفرنسية موجودة بالأرشيف.

- ندرة المادة العلمية التي كتبت بأقلام جزائرية فمعظم المراجع كتبت بأقلام فرنسية.

- صعوبة ترجمة المراجع باللغة الفرنسية، وبذلك يتطلب وقت كبير.

وعلى الرغم من هذه العراقيل والصعوبات وفقني الله عز وجل على إتمام بحثي هذا من بدايته إلى نهايته، ونرجو أن يكون هذا العمل مكمل لمجمل الدراسات والأبحاث التاريخية.

المبحث الأول: إدارة الأهالي والمكاتب العربية بداية الاحتلال.

طرح على السلطات الاستعمارية مباشرة إثر احتلال الجزائر العاصمة عام 1830م مشكل إدارة الأهالي، واستخدمت السلطات الفرنسية مؤسسة المكاتب العربية من أجل مصلحتها وزرع الفتنة وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في التجسس وجمع المعلومات الضرورية ومراقبة تحركات الأهالي، وحاول المستعمر أن يستغل القوات الأهلية من أجل توفير الجهد والمال، ومثال ذلك نجد الجنرال "دسنوكس" الذي كان في الأصل أحد ضباط المكاتب العربية،[1] وقائد الحملة النقيب "مارمي"رئيس مكتب باتنة، أما الملازم الأول مسمار رئيس مكتبة عنابة كان أحد قادة الصبايحية.[2]

وقد كان بيجو قد صرح يوم 15 نوفمبر 1842 قائلا: "لسنا مستعدين بعد لإدارة العرب مباشرة"، ولذلك أعلن يوم 01 فيفري 1844 عن قرار ترسيم المكاتب العربية والتي وضعها تحت سلطة الضابط أوجين دوماس Daumas.[3]

وفي أفريل صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق: منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية ومنطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي فيخضع الأوربيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري.[4]

كما ظلت فرنسا بعد محاولات عديدة ومناقشات أكاديمية متباينة حول مسالة الإدارة المباشرة واللامباشرة، تبحث عن أسلوب إداري استعماري يمكن بواسطته إخضاع الجزائريين لسلطتها، وا إدارة الأهالي بداية الاحتلال الفرنسي وا إدارة الشؤون العربية ذات نظام متفرع لمؤسسة تلك المكاتب العربية، وا إدارة المكاتب التي تشكل العنصر الرئيسي في " حكومة

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 12-27-29.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

[3]- بيرم كمال، محاضرات ورقية حول المكاتب العربية Les béreaux arabes، ص 02.

[4]- المرجع نفسه، ص 02.

العرب" قد اعتبرت من طرف المستعمر منذ البداية إجراء هادف من أجل مراقبة وتأطير رؤساء الأهالي.[1]

ومن بين ما ميز سياسة الحكم العسكري في الجزائر تكوين اللجنة الإفريقية[2] حيث بادرت هذه الأخيرة بإصدار قرار في 22 جويلية 1834 نص على إلحاق الجزائر بفرنسا وقام بتقسيمها إلى ثلاث عمالات هي: الجزائر، قسنطينة، وهران وتقسيم كل عمالة إلى دوائر وبلديات بمجرد نشأة المكاتب العربية بدأت تحاول أن ترسم تنظيما إداريا جديد للقبائل فوضعت مجموعة من القيادات حيث تضم كل قيادة مجموعة من القبائل والعشائر، وكان يرأس كل قيادة قائد أهلي أو كل قبيلة أو عشيرة شيخ، لأن إدارة المكاتب العربية ظلت تشتغل من خلال رؤساء الأهالي كوسطاء بينها وبين القبائل التي يقودونها.[3]

ومن إجراءات المكتب العربي الإدارية وتدابيره السياسة بالقضايا ذات الطابع المادي كالضرائب وتحقير السكان وتفقيرهم من خلال الربا الفاحش،

إن الإدارة المباشرة التي كانت المكاتب العربية تهدف إليها قد تطورت بسرعة لذلك كان الأهالي يميزون ما بين فترتين لإدارة المكاتب العربية، فالفترة التي كانت قبل 1858 كانوا يطلقون على المكاتب العربية بالفترة المخازنية أي تحكم الأهالي من إدارة المكاتب العربية.[4]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 18.

[2]- اللجنة الافريقية : تشكلت على اثر قرار 7جويلية 1833,يترأسها الجنرال بوني و كاتبها بيسكاتوري وصلت الى الجزائر في 2سبتمبر وانهت عملها يوم 19 نوفمبر 1833.

[3]- المرجع نفسه، ص 94.

[4]- راضية بن حبرو، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر 1844-1900، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 27.

المطلب الأول: تعريف المكتب العربي.

عرف أحد رؤساء المكتب وهو فريديناند هيقونيت كما يلي: "هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن".[1]

فالمكتب العربي هو نتاج الاتصال بين السكان والإدارة الفرنسية، ويصفه شارل ريشارد أحد رؤساء تلك المكاتب كما يلي: "إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا".[2]

كما يعرفه دوماس بأن المكتب العربي همزة وصل بين الجنس الأوروبي والجنس الأهلي".[3]

ويعتبر المكتب العربي هيكل متعدد الصلاحيات له دور قيادي في فض المشاكل اليومية الكثيرة، وسرعان ما أصبح هذا المكتب ضرورة أكيدة لإدارة البلاد.[4]

وحسب عبد الحميد زوزو عرف دوماس المكتب العربي بأنه: "المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة، تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة وكذلك تهيئة السبل لاستيطاننا ولتجارتنا عن طريق استتبان الأمن العام، وحماية كل المصالح الشرعية، وزيادة الرخاء لدى الأهالي، وعلى عمال هذه المؤسسة أن يميلوا أكثر فأكثر إلى البحث عن الحل السلمي لكل المشاكل التي كانت تتطلب في أحيان كثيرة استعمال القوة والعمل للتغلب على جميع العراقيل التي يواجهنا بها مجتمع في غاية الاختلاف عن

---

[1]- صالح فركوس, المرجع السابق، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ص 19.

[3]- المرجع نفسه، ص 19.

[4]- أندري بر ينان وأندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: رابح إسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 323.

مجتمعنا، بعاداته ودينه وعن طريق دراسته البلاد وتقييم جميع المصالح التي تحرك السكان العرب سيتوصلون إلى تعيين الاستعمال الأكثر فائدة والأكثر مناسبة".[1]

وأول من أسندت إليه هذه المهمة "حمدان" بن أمين السكة وهذا كان في عهد الجنرال بورمون Bormmont، وكذلك عين محي الدين الصغير بن المبارك، وهو ينحدر من عائلة مرابطية بالقليعة، لكن هذا الأخير أصبح ضد الاستعمار بسبب اعتقال أقاربه.[2]

حاول بعض ضباط المكاتب العربية لدراسة قضايا الجزائر بالعربية بالعودة إلى الوظيفة التركية وهي آغا العرب.[3]

المطلب الثاني: نشأة المكاتب العربية.

وجد المستعمر نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية، حاول المحتل إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين فأحدث دورو فيقو الحاكم العام للجزائر عام 1833 فرعا في مكتبه سماه المكتب العربي، والذي صار يطلق عليه "مصلحة الشؤون العربية".

والحقيقة تلك الإدارة لم تكن تهتم بشؤون الأهالي ونظرا لعدم كفاءة الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين، حاول بعضهم إحياء إعادة الوظيفة التركية القديمة وهي وظيفة "آغا العرب"، حيث تعاقب الكثير من الآغوات على تلك الوظيفة، وتم تأسيس إدارة الشؤون العربية، حيث أسندت إدارتها للرائد "بيليسي".[4]

---

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1990، ديوان المطبوعات الجامعية، ص177.

[2]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919م، ترجمة: حاج مسعود وأبكلي، دار رائد للكتاب، الجزائر، ج1، 2007، ص 251.

[3]- آغا العرب والباشغات: وهم عبارة عن أعوان ووسطاء بين السلطة الفرنسية والأهالي، وهي لقاب شريف لا تتمتع بالسلطة.ينظر , شارل روبير آجيرون وآخرون، المرجع السابق، ص 250.

[4]- بيليسي: يتميز بأسمى أوصاف القائد الشخصية، تلك الشخصية التي تلقى إلى درجة الثانوية، أعماله (les annalles aljeriennes.حول الشرق الجزائري.ينظر، صالح فركوس، المرجع السابق، ص 12.

كان الجنرال فالي الذي خلف دامر يمون بعد اغتياله في مدينة قسنطينة قد عمد إلى المحافظة على الوضع الراهن، أي أبقى على شكل الإدارة التركية تقريبا منتهجا في ذلك تطبيق سياسة الحماية بتلك الناحية من البلاد تكون فيها إدارة الأهالي من الأهالي، ولكن تحت وصاية السلطة العسكرية، فقام بتنصيب "سي حمودة" ولد سيدي الشيخ.[1]

وبمجيء الجنرال برتزان الذي اعتقد أنه لا يمكن التأثير على القبائل بواسطة عربي أو مغربي، فوقع اختياره على محي الدين الصغير بن مبارك، ولكن سخط على الاستعمار الذي اعتقل أقاربه.[2]

وافق وزير الحربية في تقرير له بتاريخ 21 أوت 1847 الذي دعا إلى إنشاء مكتب عربي مدني أخذ فيما بعد مكتب الإدارة الأهلية التي تشمل العناصر الآتية: رئيس مكتب، نائب رئيس، اثنين من الجنود ووكيل المال.[3]

وتطورت المكاتب العربية بسرعة إلى إدارة مباشرة للقبائل وكانت الأحكام من موقع عال وتبدأ المرحلة الثانية بعد سنة 1858 ويطلقون عليهم اسم "بيرو عرب الحكام"، ويتبين أن مؤسسة المكاتب العربية التي أنشأت أصلا لمهام الإعلام والرقابة والتفتيش، وقد عينت بصلاحيات عظمى تولتها شيئا فشيئا من غير أن تتطور تركيبتها البشرية وفق الطموحات والواجبات المنشودة.[4]

وحدث بمجيء بيجو تطورات جديدة في مسألة الإدارة وكان هذا الجنرال يرغب في بسط نفوذ الاستعمار، لذا تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية في 16 أوت 1841، حيث

---

[1]- فالي: انضم الى الجيش الفرنسي كتلميذ و ضابط في المدرسة المدفعية في شالون عام 1792 تخرج منها برتبة ملازم ثم رقي الى رتبة نقيب ينظر ,صالح فركوس، المرجع السابق، ص 13.

[2] -Charle André Julien, l'histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871, Casbah édition, Alger, 2004, P 333.

[3]- أحميدةعميراوي ، قضايا مختصر ة في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2005، ص119.

[4]- شال روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 250.

عين الضابط "دوماس" Daumas رئيسا لها، ولكن لم تعد تلك الإدارة تفي بمقتضيات الاستعمار نتيجة توسع المحتل في بعض الأقاليم.[1]

وفق المارشال Vaillant إلى المكاتب العربية على مستوى العملات فتأسست بموجب مرسوم 8 أوت 1854 ولكن هذا الأخير كان متعسفا في التفريق بين المهام الإدارية الخاصة الموكلة إلى رؤساء البلدية وبين المهام المسندة إلى ضباط المكاتب المدينة.[2]

تطبيق سياسة الحماية في مقاطعة قسنطينة أظهرت فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة مدينة مفتوحة للاستيطان الأوربي، ومنطقة عسكرية يمنع فيها الاستيطان.[3]

تأسس مرسوم 21 مارس 1867 وهو وثيقة أطلق عليها Chanzy في سنة 1877 تسميته المعروفة "التشريع الجديد للمكاتب العربية"، غير أنه لم يكن بوسع تلك التعليمات أن تحيي ما تهدم أو تحول من المكاتب العربية عن وظيفتها كإدارة مباشرة.[4]

يبدو أن المؤسسة الجديدة للمكاتب العربية التمست العذر على عدم تحمل مسؤولية 2.000.000 من الأهالي وهي مسؤولية أريد إسنادها إليها وقد ادعى العسكر بأن المكاتب العربية المدنية في الأراضي الخاضعة لسلطتهم لم تكن تتمتع بأي نفوذ ولم توفق حتى في فرض الضرائب.[5]

تم تعيين المقدم "ماراي مونج" Marey Monge بتاريخ 19 نوفمبر 1834 ولكنه فشل في مهمته، لأنه كان أكثر رداءة من سابقه، فخلف النقيب بيليسي بعد استقالته النقيب آلونفيل Allonville.[6]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 17.

[2]- شال روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 257.

[3]- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 21-22.

[4]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 253.

[5]- المرجع نفسه، ص 258.

[6]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 14-15.

فصارت الإدارة المدنية معدومة وواصلت المكاتب العربية العسكرية عملها إلى غاية سنة 1871م.[1]

ونتيجة للظروف والعوامل السياسية والاستعمارية وغيرها، نشأت إدارة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم وزاري مؤرخ في الفاتح فيفري 1844م.[2]

إنشاء مكتب خاص يعتمد على الإدارة الأهلية المحلية أخذت تتزايد أهميته شيئا فشيئا مما أدى بمدير الداخلية أن يطلب من جديد إنشاء إدارة تجمع بين الصلاحيات الإدارية والأمنية، ولكن المعنيين رفضوا هذا الطلب مما جعل المدير يتخذ قرارا بتحويل قطاع الإحسان والدين الإسلامي إلى قطاع إدارة الأهالي وهذا حسب أمر 1846م.[3]

جهل الميزة الخاصة للمشاكل الإدارية وتسيير أموال الحبوس المسندة لجماعة مكة و المدينة أدى إلى صدور أمر 13 جانفي 1841 والذي أنشئ تحت رقابة المديرية الداخلية في لجنة مكونة من خمسة أعضاء يساعدهم مكتب يشمل السكرتير الفرنسي ووكيل المال وشاوش، وقد تابع دي لابورت حملة نابليون على مصر ثم عين فيما بعد مترجم لرئيس الجيش الإفريقي في 1832 ليصبح مدير الشؤون العربية في الجزائر.[4]

وتصرفات محي الدين المستقلة قد جردت الفرنسيين من أية صلة مع الأهالي، وقد قاد ذلك إلى اتهام الآغا، وعندما قامت هذه الثورة انضم إليها سرا وكان يظهر الإخلاص لفرنسا ويدعي العجز عن القيام بمهمته.[5]

---

[1]- سارة بوضياف، دور المكاتب العربية في إخضاع أهالي الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص 29.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 18.

[3]- أحميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص 118.

[4]- أحميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص 117-118.

[5]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 91-92.

وظيفة حاكم قسنطينة أصبحت عائقا حقيقيا أمام توسع الاستعمار بالبلاد، وقد اتهم بفرض مبالغ ضخمة على شيوخ القبائل الخاضعة لفرنسا، بالإضافة إلى بعض تجاوزاته والأمر الذي أفقد ثقة الجنرال نيقرييي Negrier قائد المقاطعة فيه.[1]

احتوت المكاتب العربية على العناصر الآتية:

-ثمانية أمناء (5 من لجنة الإحسان)، شاوش، الخادم.[2]

المطلب الثالث: مهام المكاتب العربية.

حسب القرار الصادر بتاريخ 1 فيفري 1844 المتعلق بمهام المكاتب العربية، فإن الوظائف الرئيسية لمدير كل مكتب عربي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية تسيرها القيادة ورؤساء العشائر الجزائريين.[3]

وأضاف أجيرون إلى مهمة المكاتب العربية بقية الوظائف التقليدية المتمثلة في الاستخبار والإحصاء والجولات التفقدية عبر القبائل سنة 1963، والشروع في تنفيذ القانون الإمبراطوري، فإن ذلك كله يجعلنا ندرك بسهولة حاجة المكاتب العربية إلى إصلاحات جذر ية بعد أن تحولت إلى إدارة مباشرة حقيقية، وقد وجد الضباط أنهم تحولوا من المهام العسكرية ليقوموا بمهام بيروقراطية.[4]

وتعتبر المكاتب العربية المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب العربية بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، وهي جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه، وكلفت مؤسسة المكاتب العربية بـ19 مهمة، وذلك حسب ما جاء في الرسالة الإمبريالية يوم 20 جوان 1865.[5]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 16.

[2]- أحميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص 119.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1862، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ص 130.

[4]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 252.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 131.

وهذا ما دفع بالضباط إلى مغادرة الوظيفة مما صعب مهام التوظيف في المكاتب، مما جعل الحاكم العام Mac Mahon في مارس 1865 أن مستويات التجربة والكفاءة لدى ضباط المكاتب العربية لم تعد كما كانت عليه في السابق.[1]

ومن مهام المكتب العربي نذكر:

-تحضير وتنظيم المراسلات والإصلاح على احتياجات الأهالي.

- ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة.

- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي.

- معاينة الحالة المدنية في القبائل وضبط حسابات الدراهم الإضافية.

- تأسيس المكتب عند القبائل ومراقبة الأشغال المنجزة وقيادة فرص التربص.

- التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.[2]

وأكد دو طوكفيل على أهمية مؤسسة المكاتب العربية قائلا: "لم تكن أي مؤسسة أفيد لسيطرتنا في إفريقيا من الآن من المكاتب العربية ولا زالت".[3]

وأما المهام السياسية والإدارية للمكاتب العربية فكانت كالنحو التالي:

-إعداد البيانات البليوغرافية والمعلومات ومراقبة التعليم في القبائل والمدارس العربية-الفرنسية-.

- مراقبة التجمعات الدينية والزوايا.[4]

---

[1]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 252.

[2]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي – التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، ج1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 194.

[3]- ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 123.

[4]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريون 1830-1954، ترجمة محمد المعرابي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص194.

المطلب الرابع: تنظيم المكاتب العربية.

يتكون المكتب العربي من:

أ-الموظفون:

يشمل جهاز المكاتب العربية على ضباط مرسمين وآخرين متربصين، أرشيفيين، مترجمين، أطباء، قضاة، خوجة، شواش، صبايحية، خلال سنة 1857 بلغ عدد المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 18 مكتب وملحقان، كما وصل عدد الضباط الموظفين في هذه المؤسسة إلى 39 ضابط خلال سنة 1858م.[1]

ويعود ذلك أن ضباط المكاتب العربية كانوا يشكلون هيئة قائمة بذاتها، كما كانت ترقية عناصرها إلى رتب عسكرية سامية وغياب المراقبة على هذه المؤسسة "جعل من المكتب العربي يتصرف أحيانا من تلقاء نفسه، دون الرجوع إلى السلطات العليا، إلا أنه مع ذلك يعود إلى تلك الإدارة في إخضاع الأهالي للسلطات الفرنسية". مثلا: بعض ضباط مكاتب مقاطعة قسنطينة قد ارتقوا إلى رتب عالية الأمر الذي حمل السلطة العليا على استخلافهم بضباط جدد لم تكن تلك السلطة راضية عنهم من حيث النتائج المحققة لتقدم الاستعمار.[2]

وبمرور الزمن تحول هؤلاء الضباط والجنود والمديرون والمخبرون والقضاة في المكاتب العربية إلى الحكام الحقيقيين في الجزائر.[3]

وأكثر المترجمين المنتمين لتلك المكاتب كانوا دون المستوى المطلوب، ويمكن القول أن مسألة اختيار الموظفين من عسكريين وغيرهم لإدارة شؤون الأهالي لم تكن بالنسبة للمستعمر بالعملية السهلة، بل كانت تتطلب خبرة ومعرفة دقيقة بالرجال.[4] لأن شساعة القطر

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص 21.

[3]- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 12.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 21.

الجزائري وصعوبة التحكم في البلاد والسيطرة ظلت باستمرار تفرض على فرنسا التكثيف من قواتها ووسائلها التدميرية لتثبيت ركائز احتلالها، وينص المرسوم الصادر في مارس 1867 على: "أن تشتمل القيادة الإقليمية للمكاتب العربية على 12 شخصا، المكاتب العربية في المقاطعات 08 أشخاص، ومكاتب الدوائر والملحقات 7 أشخاص، أما المكتب السياسي المركزي 16 شخصا".[1]

والمشتغلين في المكاتب العربية ضباط مرسمين وتراجمة عسكريين وأطباء وأعوان وخيالة وعسكر وعدد من الصبايحية والضباط الذين بدؤوا التنظيم النهائي للمكاتب العربية في شغل المهمة الملازمون الأولون والضباط السامون الذين شكلوا إطارات للمكاتب العربية المطلق عليها في السابق "مصلحة الشؤون الأهلية"، كانوا ضباط سامون وعسكريون ومن بينهم جوليان ريفي، روش، روزيق ....[2]

ويعود إلى أن ضباط المكاتب العربية كانوا يشكلون صفا أو هيئة قائمة بذاتها، لا تخضع في غالب الأحيان إلى مراقبة السلطات العليا، كما كانت ترقية عناصرها إلى رتب عسكرية سامية، وغياب المراقبة على هذه المؤسسة دون الرجوع إلى السلطات العليا، إلا أنه مع ذلك يعود إلى تلك الإدارة في إخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية وبسط الأمن والاستقرار قصد تحقيق المصالح الاستعمارية.[3]

ب- السلم الإداري:

كانت مقاطعة قسنطينة قد قسمت إلى وحدات إدارية وكانت كل وحدة إدارية تتشكل دائرة وكانت أربع دوائر أو خمس تكون قسمة، حيث كانت مقاطعة قسنطينة تتشكل من أربع قسمات وثمانية عشرة دائرة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 21-22.

[2]- خيالة: مصطلح عثماني وهم عساكر من جيش الدولة العثمانية المنتظمون ينظر, راضية بن حبرو، المرجع السابق، ص 13، 17، 23-24.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 19.

وكانت كل قسمة يوجد بها مكتب عربي من الدرجة الأولى، وكل دائرة بها مكتب من الدرجة الثانية،[1] حيث كانت المقاطعة تشتمل على أربعة مكاتب من الدرجة الأولى وأربعة عشر مكتب من الدرجة الثانية، يضاف إلى هذا العدد إدارة الشؤون العربية بعاصمة كل مقاطعة، هذه الإدارة مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام، وكذا أوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى، كما أنها مطالبة بالتنسيق مع رئيس المكتب السياسي بالجزائر العاصمة، وضمان سير المراسلة وكذا التنسيق مع جميع المؤسسات الاستعمارية.[2] ونجد 35 مكتب دائرة أو ملحقة: 33 نقيب، 65 ملازم أول، 15 ضابط صف، مجموعة 4 ضباط ساميين + 77 نقيب + 68 ملازم أول: 204 ضابط إضافة إلى 48 مترجم عسكري.[3]

وتتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة جزائرية من:

1-مدير.

2- ضابط مسؤول عن الصحة.

3- ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية.

4- مترجمان.

5- ضابط صف.

6- خوجة (كاتب عمومي).

7- وكيل الضياف.

8- حاجبان (الشاوش).[4]

---

[1]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص250.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 23.

[3]- بيرم كمال، محاضرات ورقية حول المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 03.

[4]- بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 130.

وحسب تعليمة خاصة من الحاكم العام في سنة 1869، فإن مصلحة المكاتب العربية تشتمل على: 01 المكتب السياسي الذي يركز لدى الحاكم العام جميع قضايا الأهالي (ضابطين ساميين و5 نقباء).

3 القيادات الإقليمية: 02 ضباط ساميين، 10 نقباء و5 ملازمين.

و15 مكتب مقاطعة أي: 25 نقيب، 30 ملازم، 10 ملازم أول.

نلاحظ من خلال مكونات العنصر البشري للمكتب العربي أنه يتكون من عسكريين ومدنيين وموظفين أهالي، وهذا من أجل تسهيل الإخضاع في جميع جوانبه العسكري والثقافي والديني والاجتماعي.[1]

وقد كان هذا النظام الإداري للمكاتب العربية في الجزائر متسلسلا بشكل هرمي من القاعدة إلى القمة.

[1]- بيرم كمال، محاضرات ورقية حول المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 03.

الشكل يمثل تمثيل تخطيطي لتنظيم المكاتب العربية في الجزائر

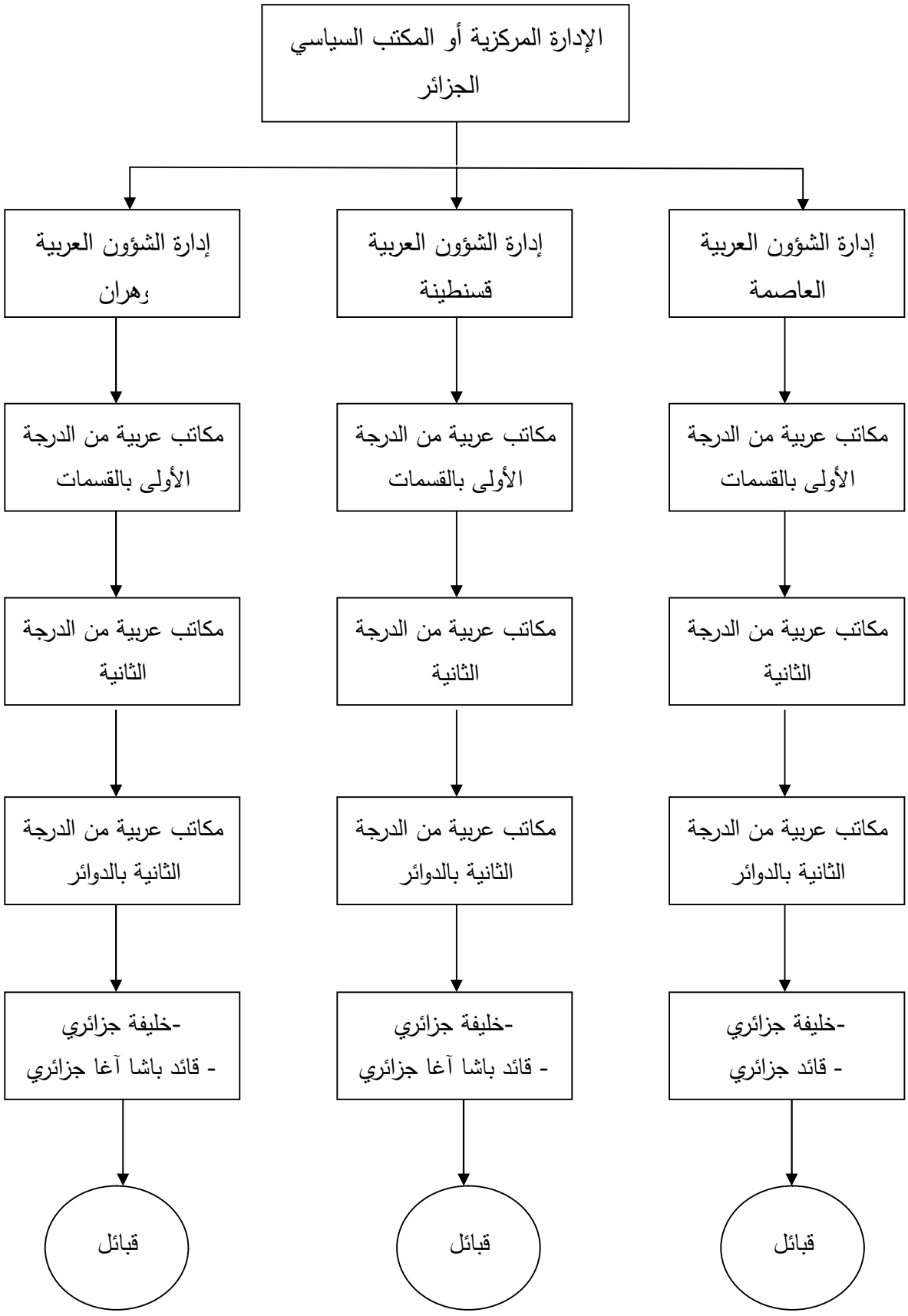

صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 24.

المطلب الأول: ضباط المكاتب العربية بالشرق الجزائري (أرنست مرسيه)

إرنست مرسيه Ernest Mersai ولد في 17 سبتمبر 1840 في لاروشيل من أسرة مثقفة وكان والده ستانيسلاس مرسيه، حيث كان جراحا عسكريا ولا شك في أنه كان لعائلته دورا كبيرا في حياته، وقد ولدت لديه روح العزيمة والمثابرة والتصميم.[1]

حيث قام أرنست مرسيه بجرد كل أعماله التي قام بها في عهدته الأولى وضبط فيها النفقات والمداخيل ونشرت في كتيب في سنة 1887.[2]

كان الضابط ارنست مرسيه الذي يشتغل وظيفة المترجم العسكري ثم أرسل إلى الحروش وعين هناك مترجم قضائي.[3]

كان النقيب بواسوني Boissennet يحسن اللغة العربية كتابة وقراءة وتم تعيينه مديرا لإدارة الشؤون العربية بقسنطينة عام 1844، وقد عمل بواسوني بكل ما في وسعه من أجل نيل رضى الأمير الذي أثنى عليه عند الإمبراطور نابليون الثالث، كما أرسله في رفقة الأمير إلى الشرق.[4]

اطلع بو اسوني بأحوال العرب عامة وأحوال عرب قسنطينة خاصة، فهو الذي خطط لصالح العنتري كتابه عن تاريخ بايات قسنطينة وأشار عليه بكتابة مذكرة عن أحوالها الاقتصادية، كما أشار على الحاج بن مبارك بكتابة تاريخ حاضرة قسنطينة، وكان هو المسؤول المباشر لتعيين القضاة والمدرسين والأئمة ومنهم المكي بن باديس وابن المبارك والشيخ بوطالبي بالإضافة إلى تولية الشاذلي منصب القضاء المالكي.[5]

---

[1]- عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري أرنست مورسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 31.

[2]- المرجع نفسه، ص 34.

[3]- المرجع نفسه، ص 33.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 226-227.

[5]- أبو القاسم سعد الله، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877) دراسة من خلال رسائله وشعره، الجزائر، 1914، ص45.

أنشأ بيرمون لجنة الحكومة وفي اليوم التالي من احتلال الجزائر (6 جويلية 1830) تتلخص مهمة لجنة الحكومة في حاجات وا ٍمكانات البلاد وكان يرأس اللجنة وكيل التموين وتضم الجنرال (تولوز) Toloze والجنرال (فيرونو) ويتضح من تركيب اللجنة مهمتها تأسيس الإدارة الفرنسية في الجزائر فغي أنقاض الإدارة العثمانية وكان ديوسير من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.[1]

كان الضابط لامورسيير متمكن من اللغة العربية والذي أسس أول مكتب عربي ويشير بثقة إلى أهمية عمله قائلا: "أظن أن الوزير لن يخلق صعوبة في تثبيتي في موقفي الجديد ليس فقط أنني مطلوب من طرف القادة العسكريين لكن أيضا من قبل السلطات المدنية حيث أؤدي لهم خدمات يومية لمنحهم مفاهيم يفتقدونها عن البلاد مهما يكن من أمر فأنا اليوم معين كرئيس للمكتب العربي".[2]

ومن بين الضباط نجد الجنرال فالي Valée بعد اغتياله في مدينة قسنطينة أبقى على شكل الإدارة التركية تقريبا منتهجا في ذلك تطبيق سياسة الحماية بتلك الناحية من البلاد، تكون فيها إدارة الأهالي من الأهالي، فقام بتنصيب سي حمودة ولد سيدي الشيخ الذي كان يذكر صاحب مخطوطة "الفريدة المؤنسة" ذا أصل قديم ونسل شائع كريم".[3]

ونلقى أيضا أن بواسوني حاول أن يجعل من بعض طبقة المثقفين الوطنيين والأعيان أنصار للوجود الفرنسي، وفي هذا الإطار كان هو المسؤول أيضا على تنظيم وفد أعيان قسنطينة إلى باريس حيث أسس شهرية في المحيط القسنطيني.[4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 57، 58، 59.

[2]- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 17-18.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 45-65.

[4]- أبو القاسم سعد الله، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، ص 45-65.

في حين النقيب "مارتن" Martin الذي تم انتدابه إلى إدارة الشؤون العربية بقسنطينة وهو في الأصل كان أحد ضباط الفيلق الثالث للصبايحية.[1]

عين المقدم ماري مونج كان تحت تصرفه ضابطين مساعدين ومترجمين كان مؤهلا لإدارة العرب.[2]

الملازم أوراس Aurès فقد سجل في تقرير له بمناسبة ما يجري في فرنسا، إن الحكم الجمهوري الجديد بفرنسا، الذي خلف النظام الملكي، لم يستوعب الأهالي فقامت العناصر المشاغبة التي تتمركز بالزوايا خاصة باستغلال الأحداث من أجل تحريفها لدفع الناس إلى الفوضى والاضطراب".[3]

وظهر ضباط المكاتب بمظهر المدافع الزائف أو المحامي المحتال عن مصالح الأهالي بهدف تبرير أهمية وجودهم وضرورة تسييرهم للبلاد، حيث كتب النقيب فييو Villot: "أن الأهالي لا يملكون لا جرائد ولا هيئة انتخابية، لقد كنا نحن المترجمين لمتطلباتهم وكذا لما يكابدونه من آلام، وذلك هو سر الأنقاد المتضافرة تجاه المكاتب العربية، أو بالأحرى تجاه الإدارة العسكرية"[4].

كشف أحد ضباط المكاتب العربية وهو لاكروتال Lacrotelle الذي ارتقى إلى رتبة جنرال:"أن الاستعمار قد انتزع من الأهالي أحسن أراضيهم، بل جردوهم لذة التمتع بالحياة وكذا الدخول إلى ساحات المياه، لذلك لم يقدر العرب على المقاومة ضد الجفاف".[5]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 30.

[2]- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 19.

[3]- صالح فركوس, المرجع السابق، ص 50.

الضابط مارتن: مدير الشؤون العربية بقسنطينة وهو أحد ضباط الفيلق.

[4]- المرجع نفسه، ص 170.

[5]- المرجع نفسه، ص 171.

قام أرنست مورسيه بأشغال مهمة التي تم إنجازها وهي طريق الكورنيش الذي يمنح قسنطينة منفذا نحو الخارج واتصالا بالبلديات المجاورة وخاصة العامة وأصبح هذا الطريق جزء من الطريق الوطني الذي يربط قسنطينة بسكيكدة، كما تسمى في ذلك الوقت.[1]

فيليب فيل Philipe Ville:

كما قام بالأشغال التمهيدية لخفض أرضية الكدية، وكان المحامي ليسات Lucet الذي كان كاتبا بمحافظة الجمهورية الثانية ومحاميا بتولوز قد أظهر معارضة عنيفة ضد نابليون الثالث، ولما انتقل إلى قسنطينة كمحام وكصحافي بجريدة المستقل (L'indépendant) منذ عام 1859م، بدأ يعارض كذلك بشدة نظام المكاتب العربية والإدارة الإمبراطورية، حيث أصبح في الوقت نفسه الناطق الرسمي باسم المعمرين، ليرتقي في النهاية إلى منصب والي قسنطينة في 06 سبتمبر 1870.[2]

حيث قام أرنست مرسيه بإنجازات منها إنجاز قناة في القنطرة Elkantaraوا إنجاز قناة في شارع فيكتور هيغو Boulvard Victor Hugo.[3]

ومن بين الضباط أيضا نجد النقيب "دي نفو" Dene veu: تولى إدارة المكتب العربي بمدينة باتنة عام 1846، وانتقل إلى رئاسة إدارة الشؤون العربية لمقاطعة قسنطينة أول ماي 1848، وكان أحد العناصر البارزة في مؤسسة المكاتب العربية بكامل القطر، توفي في الجزائر عام 1871، وكان من بين الضباط الاستعماريين الذين حاولوا فهم المجتمع القسنطيني من حيث العقيدة الإسلامية، بل إن هذا الرجل كان له دور مع الحاج أحمد باي قسنطينة بعد استسلامه.[4]

---

[1]- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 34.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 180.

[3]- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 34.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 232-233. ويرجع إلى الحاج احمد باي قسنطينة، ص 102.

وقد قام الضابط أرنست مرسيه بإنجازات إدارية وقـــام بتشكيل بورصـــة العـمل La Bourse du travail، ولم تكن إنجازاته منحصرة في ميدان عمله فقد تعدت إلى الميدان الطبي، حيث كلفه الأطباء بتسليم إيصالات الدواء والحليب والمواد الغذائية إلى العائلات المعوزة.[1]

ونجد النقيب فرديناند هيغو نيت أخرج كتابه "ذكريات رئيس مكتب عربي" عام 1858، حيث سجل هناك ذكريات متعلقة بالدين والعادات وغيرها.

وتولى كذلك منصبا في إدارة الشؤون العربية بقسنطينة عام 1856م.[2]

ونجد أيضا بيليسي وخاصة عمله حول الشرق الجز ائري في الجزء الثاني من الحوليات الجزائرية Les annales Algériennes وذكر أن معلوماته تتفق مع كتاب العصر القديم وأن مجمل هذه الوثائق تثبت بوضوح على أن مقاطعة قسنطينة يمكن أن تصبح مركزا لمستعمرة مزدهرة، يمكن أن تكتفي ذاتيا في الوقت نفسه، تزيد من تجارة وثروة البلد الأم.[3]

الرائد سيروكا تولى إدارة مكتب بسكرة في 29 جويلية 1850 حيث كان تأليفه "تاريخ الجنوب القسنطيني من 1830 إلى غاية 1856"، كان يحاول بكل الوسائل إخضاع الأهالي للاستعمار الفرنسي وكان يسعى كذلك من خلال بحثه هذا إلى تحريف التاريخ الجزائري.[4]

ضابط آخر معروف بتأليف الاستعماري حول ثورة القمراني عام 1871 الجنرال ولسن أسترهازي Willsin Esterhazy، له كتاب حول السيادة التركية في أيالة الجزائر القديمة (باريس 1840-328).[5]

---

[1]- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 35.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 234.

[3]- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 29.

[4]-صالح فركوس، المرجع السابقٌ ، ص 233.

[5]- المرجع نفسه، ص 236.

كان Mac Mahon يشهر بضرورة أن يرفع من قيمة الشيوخ العرب في نظر الأهالي وفي نظر الضباط الفرنسيين أيضا، واقترح في مناسبات عديدة أن يشرع في تكوين هؤلاء القادة سياسيا وا إداريا وأن تبسط لهم آليات الإصلاحية الجارية.[1]

وضباط المكاتب العربية لن يكونوا سوى ضباطا من قيادة الأركان منتدبين للشؤون العربية ولذا تداس كرامة الشيوخ، لم نشاهد بعد اليوم شابا برتبة ملازم أول يصدر أوامر لمن ابيضت لحيته في خدمتنا.[2]

ونجد الضابط السامي الذي أمضى حياته كلها في الشؤون العربية بمقاطعة قسنطينة فهو الجنرال أجيرود Augeraud.[3]

وكان دسفوكس أحد ضباط المكاتب العربية نظرا للدور البارز الذي لعبه في السياسة الاستعمارية، بل ارتقى إلى الوظيفة العسكرية ليصبح قائد للفيلق الثالث.[4]

وأشار صالح فركوس أن ضباط المكاتب العربية يشكلون صفا أو هيئة عسكرية حيث كان يتم ترقية ضباطها إلى رتب عالية وكان هؤلاء الضباط يخضعون إلى الضباط السامين قادة القسمات وكان المكتب العربي يعد أيضا بمثابة مركز شرطة ودار قضاء.[5]

ألف أرنست مرسيه إنتاجا كثيفا في ميدان الكتابة والتأليف متمثلة في العشرات من المقالات والكتب، حينها بدأ يكتب مقالاته في الحوليات الأثرية لمدينة قسنطينة،[6] ويمكن القول أن مدينة قسنطينة نالت قسطا كبيرا من الاهتمام بالمقارنة بمثيلاتها من المدن الجزائرية.[7]

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 243.

[2]- المرجع نفسه، ص 253..

[3]- أجيرود: كان قائد وضابط لكتيبة عسكرية عام 1853ينظر , صالح فركوس، المرجع السابق، ص 29.

[4]- المرجع نفسه، ص 29.

[5]- ، المرجع نفسه، ص 29.

[6]- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص 37.

[7]- محمد الصالح العنتري ,الفريدة المؤنسة أو تاريخ بايات قسنطينة , ص14.

كان إقليم الشرق الجزائري يمثل أهمية كبيرة للمستعمر لما يمثله من فوائد وامتيازات وبعد 1844م تم إنشاء المكاتب العربية عبر حدود إقليم الشرق الشمالية الغربية[1] من واد الصومام إلى جبال الحضنة التي تمثل الحدود الغربية الجنوبية للمقاطعة.[2]

وأشار أندري نوشي في دراسته حول الشرق الجزائري كل الخصائص عند إبرازه للأسباب التي دفعته للبحث في إقليم الشرق الجزائري بحيث قال أنه يضم نصف سكان الجزائر وأنه يجمع المناطق الكبرى.[3]

وقد سجلت إدارة الشؤون العربية بقسنطينة أن عمليات الاستيطان كانت تتم دون تعويضات أو ضمانات بالنسبة لحقوق الأهالي وصدر مرسوم إمبراطوري بتاريخ 23 أفريل "السيناتيس كونسيلت كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية".[4]

وهكذا يمكن القول أن الحاكم شانزي حسب أجيرون أمينا للفكرة التي كانت تنادي بها المكاتب العربية وهي مواصلة عمل السيناتيس كونسلت "متشبثا بالملكية الفردية بمعنى الملكية العائلية والحقيقية أن الهدف الذي اقترحه المشرع من هذا المرسوم هو تحويل الأرض الجزائرية إلى مادة تجارية وظل الجزائريون يدفعون الثمن.[5]

المطلب الثاني: المكاتب العربية بالغرب الجزائري (جيرفيل) البيض نموذجا.

دائرة جيرفيل (البيض): تمتد من الشرق إلى الغرب سلسلة جبال العمور لتغوص جنوبا في الرمال، وتميزت لقرون طويلة باستقلالها الداخلي، ورغم الترتيبات التي أحدثها

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 10.

[2]- المرجع نفسه، ص 08.

[3] -André Noushi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'à 1919, Paris, 1961, P 81.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 172.

[5]- المرجع نفسه، ص 173.

الفرنسيون كإقامة مراكز على طول الخط الدفاعي التلي ومن هنا بدت ضرورة إقامة مراكز مراقبة والتموين على طول خط الأطلس الصحراوي.

نشأتها وتأسيسها:

تقع البيض في مقاطعة وهران، وراء منطقة الشطوط جنوب شرق سعيدة، ويعود هذا الموقع الإستراتيجي إلى حملة بيليسي 1852 نحو الأغواط تزامنت حملة بيليسي بقيادة الجنرال بوسكران حيث تمكنت من الوصول إلى قصر البيض.[1]

وصل الفرنسيون إلى قناعة أن الاحتلال الاستيطاني بالجزائر لم يكن سهلا بالاعتماد على الجيش وا ٍنما ضرورة توافق بين التوسع العسكري وعملية الاستقرار المطلق من خلال الاستيطان،[2] والعائلات ذات النفوذ بنوعيه السياسي والديني لضمان السلم والأمن إنجاحا للاستعمار، وقد ظهرت معالم هذه السياسة بداية في المناطق التلية إثر ملاحقة الأمير عبد القادر، حيث تعاملوا مثلا في منطقة القبائل مع عائلة المقراني ببرج بوعريريج، وعائلة أولاد مختار جنوب المدية.[3]

عندها أبرم حمزة اتفاقية التعاون مع الفرنسيين سنة 1850 دخل في تعاون عسكري بالمشاركة في عملياتهم العسكرية،[4] وبعد تأسيس المركز العسكري جيرفيل أعطيت لسي حمزة خليفات الجنوب الغربي وبعد التأسيس في 1852 بقيت على تلك بعد تحول المركز العسكري إلى دائرة إدارية وشكلت قيادات تحت إشراف المكتب العربي لجيرفيل.[5]

---

[1]- فاطمة حباش ، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري (1844-1870) تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض، نماذجا، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص 136-137.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج4، ص 326.

[3]- المرجع نفسه، ص 327.

[4]- حباش فاطمة، سي الأعلى بن بوبكر القائد العسكري لثورة أولاد سيدي الشيخ (1820-1896)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2004-2005، ص 14.

[5]- فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري، ص 149.

وقع اختيار بيليسي على البيض وهو قصر قديم أعطى الأوامر للبدء في أشغاله دون أن ينتظر موافقة الحاكم العام، كان قراره دون الأخذ بعين الاعتبار للنتائج.[1]

كما وسعت الحقول وأقيمت مساكن أخرى للعمال ومسكن مخصص للخليفة من أولاد سيدي الشيخ ومبنى لإقامة المكتب العربي وقرية تضم عشرون مزارعا أوروبيا.[2]

حضي المعمر بن العالية باحترام من البربر والعرب، وحاول أن يعطي للعائلة بالمنطقة الصحراوية القصور مكانة مرموقة بين الناس وساعده في ذلك الموقع الجغرافي المفتوح على الطرق الصحراوية جنوبا، والتلية شمالا، فاشتغل بالدين والتصوف.[3]

ورقلة متميزة بالتنوع الطبيعي الذي تحويه فهي تقع أقصى جنوب المنخفض الصحراوي وتميزت بالتنوع الطبيعي والبشري من خلال سكان قصورها وقبائلها البدو الرحل،[4] ونشير في سبيل المثال إلى الشعابنة هي القبائل العربية التي استوطنت الدائرة والمنطقة، ثم بدؤوا ينتشرون في مختلف الجهات مشكلين عشائر أهمها شعابنة، الشعابنة، المرزقة، شعابنة بوروبة.[5]

ووجه الحاكم العام Randon اهتمامه مع بداية الخمسينات بالجنوب الغربي لإنجاح مهمته وجوب تطبيق مبدأ التعاون مع العائلات ذات النفوذ المادي والسياسي وبناء المعلومات التي حصل عليها من الحملات السابقة مثل حملة بيليسي.[6]

تنحدر عائلة أولاد سيدي الشيخ من سلالة أبو بكر الصديق بشبه الجزيرة العربية.[7]

---

[1]- فاطمة حباش، المرجع نفسه، ص 138.

[2]- ، المرجع نفسه، ص 140.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 105.

[4]- نصر الدين سعيدوني، تاريخ ورقلة، الأصالة، جانفي 1977، ص 72.

[5]- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 226.

[6]- الحملات السابقة للجنرال رونو وبيليسي.

[7]- أبو بكر الصديق,هو عبد الله بن عثمان بن المرة التميمي، ولد بمكة بعام الفيل لقبه الرسول صلى الله عليه وسلم بالعتيق والصديق.

نجد الموظفون الفرنسيون والعناصر الإدارية للمكتب العربي لجيرفيل فنجد دوكولمب لويس جوزيف جان فرنسوا أصبح ضابط صف عمل بالجيش الإفريقي وتحصل على وسام الشرف، تولى منصب دون في المكتب العربي ثم انتدب إلى جيرفيل ثم رئيس مكتب جيرفيل.[1]

انتهت الأشغال في واد البيض تقريبا مع بداية جانفي 1854 وصاحبها تعديل في تسمية المركز بأول من الجنرال بيليسي الذي قرر تعويضه بجيرفيل تكريما للجنرال Géry أول من وصل إلى منطقة قصور الجنوب العربي.[2]

ومن الآغوات سي حمزة بن بوبكر الصغير تولى الزعامة خلفا لوالده المتوفي سنة 1834 غين خليفة الجنوب الغربي سنة 1850، وبقي حتى وفاته 1861، حيث امتد نفوذه سياسيا إلى ورقلة سنة 1854.[3]

ونجد سي سليمان بن حمزة هو الابن الثاني لسي حمزة ولد في حدود 1848، امتدت سلطته حتى 1864، أين أعلن العصيان والانفصال عن الفرنسيين.[4]الى غاية الخمسينات عندما استقر الوضع نهائيا بغد القضاء الامير عبد القادر بدا التفكير في الجنوب و في كيفية الوصول وسيطر على الصحراء الكبرى بدءا بلواحات الجزائرية ومن هنا بدت ضرورة اقامة مراكز المراقبة على طول خط الاطلس الصحراوي تساعد على المد جنوبا الى افق الصحراء المفتوحة والقضاء على الثورات الشعبية التي تولت قيادة المقاومة بعد الامير عبد القادر منها ثورة شريف محمد بن عبد الله والذي كان نشاطه الثوري بارزا في الصحراء .[5]

[1]- فاطمة حباش، المكاتب العربية،المرجع السابق, ص 154.

[2]- بعد نجاح بيليسي في حملته على الأغواط، أرسل بيليسي رسالة عبر فيها عن رغبته في تغيير التسمية.

[3]- فاطمة حباش، سي الأعلى بن بوبكر، المرجع السابق، ص 13-14.

[4]- فاطمة حباش، المرجع نفسه، ص 32.

[5]- فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري ، ص136،137.

المطلب الأول: الدور الإداري للمكاتب العربية.

لاحظ الفرنسيون أن المغامرة الاستعمارية لا تستطيع أن تنجح إلا إذا استطاعت أن تنفذ إلى أعماق الأمة الجزائرية، وبعد الانتهاء من الاحتلال إلى توظيف القضاء فأوكلت مهمة ضباط المكاتب العربية مهمة الاطلاع على كل شيء يتعلق بالأهالي، ومن ذلك دراسة الشريعة الإسلامية لأغراض استعمارية، فمثلا شارل ريشارد: "رئيس مكتب الأصنام، في كتيب عنوانه "روح التشريع الإسلامي" قال: "إن هدفي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية تبيان قدر الإمكان المغزى الحقيقي للقانون الإسلامي الذي كما هو معروف صورة مطابقة للشريعة الإسلامية، ثم البحث كيف يمكن استخدام هذا القانون الذي جعل من هذا الشعب يكن لنا أشد العداوة نحن النصارى لصالح فرض سيادتنا عليه".[1]

كان قضاة المكاتب العربية مكلفين تحت وصاية تلك المكاتب العربية بالبت في جميع ما يعرض عليهم من قضايا في الإرث والزواج والطلاق أي كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية.[2]

وفي تصريح الجنرال دي غيدون الذي يقول فيه أن هدف النظام الاستعماري محي القضاء الإسلامي أو إضعافه فقال: "على القاضي المسلم أن يتنحى أمام القاضي الفرنسي إننا نحن الغزاة ونعرف كيف نفرض إدارتنا".[3]

كانت الأسس الأولى لتنظيم القضاء الفرنسي بالقطر الجزائري، وقد ظهرت في شكل مراسيم ملكية بتاريخ 28 فيفري 1841 وتعتبر هذه المراسيم بداية تنظيم القضاء على أساس الاختلاط بالقضاء الفرنسي، وقد نصت الجزائر منذ التاريخ السابق بمؤسسات قضائية فرنسية، محاكم للسلام، محاكم ابتدائية، وقد كانت تلك المحاكم تطبق قانون العقوبات

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 127.

[2]- المرجع نفسه، ص 128.

[3]- بوضياف سارة، المرجع السابق، ص 55.

الفرنسية في حين ألغي تماما القانون الإسلامي الجنائي، كما كان للقضاء المسلمين تحت وصاية المكاتب العربية سجل خاص بكل واحد منهم وهذا السجل يعرض كل شهر على رئيس المكتب العربي، ليسجل فيه ملاحظاته.[1]

ويشير أبو القاسم سعد الله في رسالة كتبها السيد لاكجير Lacger إلى الضابط بواسوني مسؤول الشؤون العربية في قسنطينة حين قال: "أن الشاذلي قد طلب منه وظيفا حكوميا وهي كأستاذ لغة عربية في باريس أو إمام جامع سطيف، وأن الشاذلي اشترط أن يدفع له أجرة من خزينة المستعمرات"، وحصل الشاذلي على وظيفة قاضي مالكي في قسنطينة، وبدأت آثاره كقاضي تظهر منذ شهر جويلية 1844م، حيث شكا بعض الأهالي من حكمه، وكانت محكمته في قصر الحاج أحمد باي السابق،[2] وكان مساعداه في المهمة المكي بن باديس جد الشيخ عبد الحميد بن باديس ومحمد بن عزوز، وكلاهما أصبح قاضيا بعده.[3]

وقد ذكر أحد التقارير الفرنسية من إمضاء النقيب سادي Sadée رئيس الشؤون العربية 1848 بمدينة قسنطينة، أن "تواطؤ محمد الشاذلي مع الفرنسيين قد جعله منبوذا من مجتمعه الذي صار يحتقره، ولم يعد يحتكم إليه أفراد الناس".[4]

وقد عمل ضباط المكاتب العربية على بسط نفوذهم على الأهالي بشكل كبير من خلال استقطاب القضاة الجزائريين فكان من بين هؤلاء القضاة القاضي محمد الشاذلي القسنطيني.[5]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 128-129.

[2]- أبو القاسم سعد الله، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، المرجع السابق، ص 35.

[3]- المرجع نفسه، ص 37.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 132.

[5]- القاضي الأديب محمد الشاذلي القسنطيني، من مواليد 1222هـ الموافق لـ1807 م بقسنطينة، اسمه الكامل محمد ابن الحاج بن إبراهيم ابن أحمد الصدلي، كرس حياته في الدراسة والعلم فقرأ الفقه والحديث واللغة والأدب والخطابة، تولى عدة مناصب منها القضاء، وافته المنية سنة 1877م.ينظر ,أبو القاسم سعد الله ,المرجع السابق ,ص 32.

توجد قبائل كثيرة ظلت مستقلة في قضائها بمقتضى عدم خضوعها للاحتلال، كان لكل قبيلة قاضيها ومفتيها، غير أن في مركز كل دائرة كان يوجد بما يسمى بمجلس القضاء الأكفاء، وهذا المجلس كانت له صلاحيات في المحاكم الفرنسية، وكذا في مجلس الاستئناف، وكان هذا المجلس لهؤلاء القضاء خاضعا للرئاسة المباشرة لقائد المكتب العربي الذي يترأسه في كل القضايا الخطيرة، كما يوجد في كل مكتب عربي قاض خاص به، مهمته تنوير المكتب بكل المسائل التي تتصل بالقانون الإسلامي، ويفهم من القضاء الإسلامي ليس القضاء الذي يحتكم إليه المسلمون وفق أصوله وا ٍنما القضاء الذي يرغب المستعمر تطبيقه وفق مصالحه.[1]

وكانت المكاتب العربية لا تمتلك سوى وسائل الردع المختلفة، فمن العقوبات المادية المفروضة على الأهالي كالغرائم إلى السجن كتقديم المتمردين على السلطة الفرنسية إلى المجلس الحربي والمطالبة بنفي المجرمين لمدة طويلة بالجزائر العاصمة أو بجزيرة القديسة "مارقريت"، التي تقع بالسواحل الفرنسية إلى استخدام وسيلة الترهيب إلى الطرد إلى العقوبات الجماعية، وهي وسائل القهر والظلم المستخدمة من أجل تثبيت ركائز الاحتلال بالبلاد.[2]

ويشير الدكتور أبو القاسم سعد الله أن محمد الشاذلي لا يستبعد أن تكون مشاهدته قد تركت بصماتها على تفكيره فأصبح قاضيا متحررا، ودور ضباط المكاتب العربية في محاولة استقطاب مثل هؤلاء القضاة، لم يكن "بواسوني" فقد رفقة محمد الشاذلي بل كان أيضا الضابط موللي رئيس المكتب العربي بشرشال، ولقد كان محمد الشاذلي على صلة بضباط الشؤون العربية خاصة بواسوني الذي فتح له المجال بهدف ما يطمع إليه الاستعمار.[3]

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 128.

[2]- المرجع نفسه، ص 138.

[3]- أبو القاسم سعد الله، القاضي الاديب الشاذلي القسنطيني، المرجع السابق، ص 30-31.

كان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضريبة ويبحث عن المادة أو العينة العقارية التي يمكن أن يفرض عليها الضريبة، وكان يطالب بزيادة الضريبة أو تخفيضها، أو الإعفاء منها، حيث كان يعد كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع.[1]

ويثبت الضريبة بمقاطعة الشرق الجزائري تحت وصاية المكاتب العربية، كانت تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث عرفت البلاد المجاعات والكوارث وتنامي الغضب الشعبي، واندلاع الثورات خاصة ثورة أولاد سيدي الشيخ، كانت الغرائم الحربية مفروضة على الأهالي تعجيزية، حيث بلغت عام 1866 حوالي 29.197 فرنك.[2]

كانت الضرائب كالعشور هي المعمول بها في مقاطعة قسنطينة، ضريبة حول الحبوب حيث تقدر بـ20 فرنك، وتسمى "الجبدة" كوحدة زراعية، في حين يطلق عليها بمقاطعة الجزائر "زويجة" وفي وهران تسمى "السقة".[3]

والسياسة الإدارية لضباط المكاتب العربية تستهدف التخلص من رؤساء الأهالي ولتجسيد الإدارة المباشرة للقبائل، فمثلا مكتب القالة لم يخف ما كان ينجر عن تلك السياسة من مشاكل عديدة خاصة منها سخط الأهالي بسبب تآمر غرباء عنهم.[4]

فمثلا إدارة سوق أهراس دفع لضباط المكاتب العربية في مهمتهم الاستعمارية وتدعيم جهاز هذه المؤسسة فتح آفاقا جديدة لمكافأة خدمة فرنسا من هيئة الصبايحية وهذا رأي ضباط تلك المكاتب العربية وفي نهاية 1855تجسد مشروع دائرة سوق أهراس وا ٍقامة مكتب عربي بتلك المدينة، كما كان تنظيم هذه الدائرة سياسيا وا ٍداريا بحيث قسمت إلى خمس قيادات كالتالي:[5]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 142.

[2] - J. Duval et warnier, Bureaus arabaux et colones, Paris, 1869, P 68.

[3]- زويجة والسقة في وهران: تعني في ذات الوقت وحدة مساحية ووحدة جبائية ينظر , صالح فركوس، المرجع السابق، ص 143.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 118.

[5]- المرجع نفسه، ص 123.

القيادة	القيادات	القبائل والعشائر
أحمد بن دحمان من عائلة أولاد الرزقي	ويلات	أولاد مومن، حادرة، أولاد قسنيس، حديدة، دايرة، بني يحيى، النبايل
سي إبراهيم بن الحاج من أسرة الرزقي	أولاد هايس أولاد نشية	دهايس وأولاد نشية
إبراهيم بن مالك من أولاد الرزقي	أولاد خيار	أولاد خيار، عسيدة، الحرارة، مراهنة، سوق أهراس
الكبلوتي من أولاد الرزقي	الحنانشة	الحنانشة
الصبايحي عمر بن محمد	صافية	المهاية، مشاية، عرب الدوائر، أولاد الشيخ، عوايد، مقاتة أي كل القبائل التي تقطن مدينة سوق أهراس

كان هذا التقسيم من أجل إضعاف تلك القبائل عن طريق سياسة فرق تسد، واعتبرته مؤسسة المكاتب العربية مرحلة انتقالية نحو الإدارة المباشرة لتلك القبائل.[1]

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمكاتب العربية.

تعتبر مشكلة إدارة الأهالي من بين أهم الأسباب التي حرصت الإدارة الفرنسية على تجسيدها فقد حاولت إيجاد حلقة وصل بين القيادة العسكرية والجزائريين لأن قوات العدو عندما حاولت أن تتوغل في الجزائر قصد بسط السيطرة والنفوذ على مختلف المناطق، لأن الإدارة الفرنسية كانت تنقصها معلومات تخصهم، فتمت الاستعانة ببعض الشخصيات المحلية ذات النفوذ الكبيرة، ولهذا قررت السلطات الاستعمارية إنشاء هيئة رسمية في سنة 1833 تتكفل بمراقبة السكان وجمع المعلومات عنهم.[2]

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 124.

[2]-المرجع نفسه، ص 12-13.

والإدارة الفرنسية تهدف إلى تخفيض عدد المجتمع الجزائري لأن ارتفاع أعداد الأهالي يشكل خطرا على وجودها في الجزائر، وتسعى إلى دمج الجزائر بفرنسا وقلة عدد الأهالي الجزائريين يكون لصالح أهدافها.[1]

قامت إدارة المكاتب العربية وعملت على تسهيل عملية الاتصال برؤساء القبائل والتفاوض معهم، وا ٍقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة باحترام أساليب وطرق عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الأمن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم، وأطلق على هذه الهيئة اسم " مصلحة الشؤون العربية" بقيادة لامورسير Lamoricière.[2]

شهدت سنة 1848 انتشار الفقر بشكل رهيب، واستمر تأثير القحط على المناطق عام 1848 فقد صادفت تلك الأزمات الاجتماعية والفقر الرهيب والجوع الشديد، فكان همهم الوحيد هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف الوسائل واستغلالها.[3]

تضاعف نشاط المكاتب العربية في حفر الآبار وبناء السدود وا ٍقامة طرق المواصلات والعمل على زراعة الحنطة والذرة وكروم العنب والدخان وغيرها، إذ كان الفلاح الجزائري يشتري الحبوب من المعمر بالزيادة وذلك أن ظاهرة الربا صارت آنذاك تهدد بالقضاء على المجتمع الجزائري.[4]

قانون 1887 أخضع أراضي العرش للبيع والتملك الفردي، وفتح المجال لعملات المضاربة لصالح الأوروبيين، ونتج عن تطبيق مراسيمه الخاصة بالأرض إلى إلغاء كيان

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ص 20.

[2] -foucher Victor, Les bureaux arabes en Algérie, Paris, 1858, P 12-13.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 241.

[4]-المرجع نفسه، ص 242.

القبيلة أساس النظام الاجتماعي في الجزائر، وأدى بالجزائريين في الريف إلى فقدان الإطار المنظم لحياتهم.[1]

وقد لاحظ العنتري نتيجة لتلك الحالة التي آل إليها الأهالي، ضياع أملاك الناس وعقاراتهم تحت تأثير الحاجة إلى النقود، بما كانوا يقدمون عليهم من إبرام عقود ربوية تحت أسماء مختلفة، ذلك أن اليهود قد استولوا أثناء هذه الأزمة على كثير من أملاك المسلمين، بمقتضى عقودهم الربوية، حيث سعوا التجار الفرنسيين إلى جلب الحبوب من مختلف الجهات وتوزيعها على المحتاجين بواسطة تذاكر كان يوزعها المكتب العربي على هؤلاء المحتاجين.[2]

كانت إدارة أملاك الدولة تبحث برغبة شديدة عن الأراضي التي يمكن أن تطالب فيها حقوقها، والأخطر من ذلك استغلال الأراضي من طرف المعمرين قد جعل منها عقيمة لا تنتج شيئا، مما أدى بالفلاحين إلى الهجرة عنها بعد أن انتقلت بيد الأوروبيين حيث تحول البعض من هؤلاء الفلاحين إلى خماسين في حقولهم وظل المحتل يفرض عليهم تكاليف جد ثقيلة.[3]

واستمرت تلك الأزمات تضرب بقوة الأهالي بالإضافة إلى الممارسات الاستعمارية التعسفية المختلفة من مصادرة الأراضي إلى فرض الضرائب الباهضة إلى التدمير الشامل للعنصر الأهلي في كل مقوماته الروحية والمادية.[4]

أشارت التقارير إلى استخلاص الضرائب تقريبا كاملة وهو أمر يبين إلى أي حد لا إنسانية هذا المحتل القابع على رؤوس الناس بقوة الحديد والنار.[5]

---

[1]- راضية بن حبرو، المرجع السابق، ص 56.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 243.

[3]- المرجع نفسه، ص 242.

[4]- المرجع نفسه، ص 244.

[5]- المرجع نفسه، ص 241.

قبل نشأة المكاتب العربية عام 1844 وقعت في العهد الاستعماري عدة مجاعات وقحوط حادة تركت آثارها السيئة على سكان قسنطينة وأعمالها ومن أهمها نشر الأوبئة الفتاكة بينهم كالكوليرا والتيفيس وغيرها، وضياع الثروات المدخرة ،وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة.[1]

لم يقتصر دور هذه المكاتب العربية بل تطور دورها إلى مراقبة رجال الدين والعمل على قمع الثروات الشعبية، هذا الهدف الذي كان من بين أقوى العوامل المساهمة في القضاء على هذه المؤسسات ومع مرور الزمن اتهم ضباط هذه المكاتب بأنهم هم من كانوا يعملون على التحريض على تفجير الثورات، وذلك في محاولة منهم للظهور بمظهر المنتصر.[2]

واتهموا أيضا بأنهم كانوا يبحثون عن الفوضى بشن الغارات على القبائل دون أي مبرر للحصول على ترقية في المناصب وقد اعتمد اتهام هذه المكاتب على فترة حكمهم من سنة 1844 إلى 1870م.[3]

وبهذا فإن هذه المكاتب أصبحت لا تشكل سوى دوائر سلطوية لا جدوى منها وأمام هذه الاتهامات التي وصلت إلى حد تحميلها مسؤولية كل ما يحدث وكرد فعل من أجل استيعاب هذا الغليان الذي ساهم المستوطنون في تأجيج لهيبه.[4]

دفع الفرنسيين إلى إيجاد إدارتين بالجزائر، هو بحثهم على مبرر لوجودهم بدوافع حكم شعبيين يختلفان تمام الاختلاف في العادات والتقاليد والبدين ومحاولة توحيدهما.[5]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع نفسه، ص 240.

[2] -Charles Robert Agéron, Les Algériennes Musulmons et la France, 1871, P 21.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 411.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 44.

[5]-أحميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص 116.

المكتب العربي الممثل الشرعي للسلطة الفرنسية، فتكون مهامه في المحافظة على الصحة العمومية انطلاقا من التقارير التي ترفع إلى السلطات العليا إلى أن تصل إلى المكتب السياسي تحت إشراف الحاكم العام وتتمثل في توفير الأدوية مجانا على كل من يتردد على طبيب المكتب العربي ومتابعة وضع الجزائريين الصحي بالكشف عليهم مجانا.[1]

كان الساسة الفرنسيون في تطبيقهم للمشروع الاستعماري على عهد بيجو، قد أعطوا أهمية للجانب الاجتماعي على نفس درجة الجوانب الأخرى، من منطلق ضرورة تدمير وتحطيم البنى القاعدية والفكرية للمجتمع الجزائري المرتبطة أساسا بالدين الإسلامي.[2]

اعتمدت الإدارة الفرنسية في التفكيك الاجتماعي ومسألة ملكية الأرض وتأديب القبائل بمصادرة أراضيها خاصة في قلومة الأمير عبد القادر وا إصدار قانون 1845 القاضي بمصادرة كل أراضي المساندين للثورة.[3]

وأشار أجيرون بالقول: "ضباط المكاتب العربية أولئك تجار المعابد الذين يستمرون في إفقار الأهالي البائسين".[4]

لم تحرك المكاتب العربية ولا السلطات الاستعمارية ساكنا، بل زادت الأهالي فقرا ورعبا وا إمعانا في الاستئصال والإبادة، فمثلا بين سنتي 1867-1869 كثير من العشائر دمرت مرة واحدة، ويمكن القول أن هذه القبائل فقدت سكانها حيث ذهب ضحية الأوبئة والأمراض والفقر والمجاعة.[5]

---

[1]- فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب، ص 338.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، ص 116.

[3]- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ص 10.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 247-248.

[5]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 220.

هناك حقيقة تاريخية حول رد الفعل الجزائري وهي سمة الاستماتة التي أبداها سكان الزيبان وما جاورها من قرى ومداشر.[1]

كان ضباط المكاتب العربية يعملون على إخضاع الأهالي بمختلف الوسائل منها إضرام النار في القرى وا إنزال الغرامات المادية والعقوبات الجماعية، حيث استمرت هذه العقوبات الأخيرة كإجراء حربي رهيب، ذلك أن الأراضي المحجوزة كانت تعود إلى أملاك الدولة.[2]

كانت سنة 1856 حيث حل الجفاف وأدى إلى هلاك المواشي بشكل كبير، ومنذ عام 1863 حدث انقلاب جذري فلاحي في القطر الجزائري وعمت المجاعة والبؤس من جديد وا إن لم تكن حياتهم طوال فترة الاستعمار بالحياة السعيدة والمزدهرة، لقد عانت القبائل الجزائرية معاناة قاسية جراء تلك الأزمات ووصلت بذلك بنبش القبور وأكل جثث الموتى.[3] وانتشر الجراد بشكل كبير مما زاد من بؤس الأهالي، كما انتشرت الأوبئة الفتاكة وصار من الصعب تقدير عدد الموتى والضحايا.[4]

واعتمدت الإستراتيجية الفرنسية على تحطيم النظام الاجتماعي وتكون مهمة إقامة نظام جديد بهذا مكان هذا النظام المحطم أمر يسير.[5]

---

[1]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام،ى ج4، ص 82.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 242.

[3]-المرجع نفسه ص 216.

[4]- المرجع نفسه، ص 216.

[5] -Charles Robert Agéron, L'Algérie Algérienne de napoléon ma dégoulle, Paris 1980,P 59-71

ويمكن تسجيل حركة المواليد والوفيات بقسنطينة كالتالي:

المواليد				الوفيات			
السنة	ذكور	إثناء	المجموع	رجال	نساء	أطفال	المجموع
1847	299	302	601	349	295	563	1207
1848	365	312	677	319	267	649	1235
1849	430	381	811	606	478	773	1857
1850	-	-	773	402	311	673	1386
1851	-	-	1119	338	308	733	1379

جدول يمثل حركة المواليد والوفيات بقسنطينة.[1]

والجدير بالملاحظة أن عدد الوفيات كان أكثر بكثير من عدد المواليد.[2]

مؤسسة المكاتب العربية أمام حالة الأهالي الاقتصادية والاجتماعية سيئة للغاية، لدرجة التدمير الشامل، لم تقم بأدنى دور إنساني، بل تركتهم يموتون جوعا ومرضا وحرمانا من كل شيء، بل كانت تسعى للعمل على إخضاعهم بكل الوسائل الجهنمية للمطالب الاستعمارية.[3]

المطلب الثالث: نهاية المكاتب العربية.

قامت الإدارة العسكرية في الجزائر باستعمال أسلوب آخر في حكم الجزائر وهو الاعتماد على المكاتب العربية للاتصال بالسكان المحليين، وابتداءا من سنة 1841 كانت

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 217.

[2]-المرجع نفسه، ص 218.

[3]- المرجع نفسه، ص 221.

المكاتب العربية هي التي تحكم الجزائر بصفة فعلية، وقد زاد في تدعيم قوة هذه المكاتب العربية الماريشال فايان (vaillant) حيث ساهم في إصدار مرسوم 8أوت 1854 الذي يقضي باعتبار المكاتب العربية في كل ولاية هي السلطة الرئيسية لتسيير الشؤون الخارجية[1].

وبمجرد سقوط الإمبراطورية الثانية بعد معركة (سيدان سنة 1870)، جاءت المراسيم التي نقلت السلطة السياسية من يد المكاتب العربية والعسكريين إلى يد الأوربيين فموجب المرسوم الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 1870 انتقلت السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية في الأراضي التي توجد بها أقليات أوربية[2].

كان ضباط المكاتب العربية هدفا للشتائم والاتهامات من طرف المعمرين مثلا ما قيل عنهم كانوا يعملون على الزيادة من ثرواتهم على حساب الأهالي ومنها أيضا اتهام تلك المكاتب على أنها كانت تشجع على اندلاع الثورات المحلية كي تظهر أنها منتصرة في هذه الثورات. [3]

كما كتبت جريدة المستقبل الجزائرية الصادرة بوهران بتاريخ نوفمبر 1870م موبخة مؤسسة المكاتب العربية (إليك أتجه أيتها المكاتب العربية، المحرضة على اندلاع ثروات الأهالي، إليك استخدم لغوتا لدسائسك التي ظهرت للعيان على أنك تخونين الوطن) [4] ، وكان الجنرال شانزي هو آخر حاكم عام عسكري ينتمي إلى الجيش وا لى المكاتب العربية حكم الجزائر من (1873 لغاية 1879) ففي عهده تم توسيع رقعة الأراضي الخاضعة للحكم

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 176

[2]-المرجع نفسه ص177.

[3]-Ch- R- AGERON OPNAIT . P P 20-21

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق ص 412.

المدني أو ارتفعت الضرائب العربية بمعدل 17 مرة عن تلك التي كانت تجمعها المكاتب العربية. [1]

ازدادت حدة الاهتمام وتحميل مسؤولية كل ما يقع في القطر الجزائري إلى تلك المؤسسة نحو محاكمتها، ونتيجة لضغوط المعمرين على حكومة الدفاع الوطني صدرت قرارات 24 أكتوبر التي تنص على تطبيق ما يلي:

-أولا: إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية.

-ثانيا إنشاء محاكم الجنايات وا ٍخضاع الجزائريين لها.

-ثالثا: تجنيس يهود الجزائر بصورة إجبارية. [2]

هناك من أكد إزالة نظام المكاتب العربية وتلاشي نفوذ رؤساء الأهالي كان السبب في اندلاع ثورة المقراني.[3]

والمستوطنين الأوربيين لا يحصلون على الضرائب العربية حيث أنها تبقى في البلديات الخاضعة للجيش والتي تتكون من 8 إلى 12 عضوا، وطالبوا ونجحوا في تحقيق أهدافهم وهي إلغاء المكاتب العربية وتحويل سلطاتها وصلاحياتها إلى رؤساء البلديات المدنيين وهذا التوجه للسياسة الاستيطانية في الجزائر وبروز مرسوم 8 أوت 1868 الذي ألغى المكاتب العربية في الولايات. [4]

كانت معظم عناوين الصحف الفرنسية تحمل معنى واحد وتوصلت إلى قناعة مفادها: "من المستحيل نكران أن الانتفاضات التي حدثت بالدرجة الأولى محصلة نظام المكاتب العربية".[5]

---

[1]-عمار بوحوش، المرجع السابق ص 177-178. .

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص412

[3]- المرجع نفسه ص413

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق ص 177.

[5]- بوضياف سارة، المرجع السابق ص91.

تحولت المكاتب العربية إلى إدارة تنفيذية وبذلك فقد القياد بفرنسا نفوذها، وقرر نابليون إعادة الاعتبار للشخصيات ورؤساء المكاتب العربية. [1]

كان الحوار الذي دار في المحاكمة قد جعل ضباط المكاتب العربية والجنرال"وولف" متهمين حيث حكمت المحكمة بدفع الرسوم القضائية وكان "وولف" في الحقيقة مدفوعا من طرف الجنرال "هنوتو" حيث كان شخصيا قد وضع موضوع اتهام من طرف جريدة الجزائر فرنسية وذلك في 22 أوت 1871. [2]

واستعمل ضباط المكاتب العربية القوة الأهلية غير المنتظمة في مهام استعمارية كثيرة ساعدت القوات الفرنسية على فرض هيمنتها على البلاد حيث كانت تقوم بعمليات التفتيش إلى جانب الجيش الفرنسي، خاصة بالمناطق التي تكثر فيها الثورات والانتفاضات. [3]

وقد اتجهت السياسة العسكرية لمؤسسة المكاتب العربية إلى أمر وهو إنشاء نموذج قبائلي يحقق الطاعة والخضوع التام للقبائل بهدف إقامة قرى مخزنية. [4]

وكانت الإدارة العسكرية هي الهيئة المنافسة للأوربيين على السلطة في الجزائر وذلك من بداية الاحتلال حتى يوم الإطاحة بالإمبراطورية الثانية في صيف 1870. [5]

ولعل أبرز مثال عن إلغاء المكاتب العربية إثر سقوط النظام الملكي بفرنسا عام 1848حيث ترك انعكاسات واضحة على الوضع بكامل أنحاء البلاد الجز ائرية، فالثورة التي

---

[1] -شار ل روبير أجيرون، المرجع السابق ص 256.

[2] -صالح فركوس، المرجع السابق ص 367.

[3] - المرجع نفسه , ص 31.

[4] - المرجع نفسه,ص 37.

[5] - عمار بوحوش، المرجع السابق ص 176.

اندلعت ضد نظام الملك لويس فليب تنعكس على الرأي العام الجزائري، هنا تضاعف دور هؤلاء الضباط من أجل تهدئة الخواطر.[1]

وعندما قال (جيرفيلي) بأن الحاكم العام ما هو إلا مفتش للاستيطان في قصر ملك كسول اغتاظ السيد البير قريفي واستقال من منصبه كحاكم عام للجزائر.[2]

هناك قبائل تسمى بقبائل المخزن هي عبارة عن تجمعات سكنية في أصولها مختلفة في أعراقها، أوجدها الأتراك قبل مجيء الفرنسيين لتكون عونا لهم وكذلك منهم من استقدموا كأفراد من جهات مختلفة تؤلف حينها جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها لخدمة الحكومة التركية.[3]

كان هدف ضباط المكاتب العربية بمقاطعة الشرق الجزائري وبكامل القطر الجزائري هو مراقبة حالة الرأي الشعبي وتطوراته بمقتضى تطور الأحداث الداخلية أو الخارجية، وقد اعتبرت مسألة المراقبة وسيلة فعالة بهدف التنسيق مع السلطات العليا من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة للضرب وبقوة كل من تسول له نفسه التمرد على الاستعمار أو الطوق إلى الحرية والاستقلال.[4]

ومهما يكن فإن مؤسسة المكاتب العربية كانت تسعى بكل الوسائل لتركيز قواعد العدو فبالرغم من تدعيمها بعدة الفرقة وهي الخيالة لم تستطع أن تلعب دورها كما ينبغي في عملية إخضاع القبائل ومراقبة الطرقات.

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق ص 49..

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق ص 178.

[3]نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائر ية، المرجع السابق، ص 207.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق ص 45 .

وبالرغم من إبداء مصالح تلك المكاتب عجزها عن تغطية رواتب كل فرد من تلك الخيالة الذي كان يتقاضى شهريا حوالي 30 فرنكا ولنحاول الآن مثال: تبيان كيف كانت مؤسسة المكاتب العربية تسعى في إطار إستراتيجية عسكرية والقيام بدور البريد وغيره.[1]

والخلاصة أن الجمهورية الفرنسية قررت في 2 جانفي 1871 إنشاء وظيفة حارس إداري عام في كل عمالة للمنطقة العسكرية يخضع له كل الضباط الإداريين للنواحي وبمقتضاها عين النقيب "روستان" حارسا إداريا في عمالة قسنطينة.[2]

وأطلق الضابط شارل ريشارد (ch-richard) على فرقة الخيالة بتسمية الدرك السياسي لأنها كانت مهيأة أكثر من المخزن للمحافظة على الأمن العام، إنها كما قال هذا الضابط: بمثابة أيدينا وأعينينا وآذاننا في البلاد.[3]

وا يجاد النواة للإدارة الأهلية أصبح لزاما الدخول في العمل على ارض الواقع وتحقيق المهمة الأساسية سياسيا والمتمثلة في تأمين الوضع للمشروع الاستعماري وذلك بوضع القبائل تحت المراقبة، وتتبع التطورات التي تطرأ على مواقف عناصرها في ظل الأحداث القائمة تجنبا لأي حركة عصيان والاستعداد لها.[4]

وأثناء اجتياح الأزمة الاقتصادية للجزائر خلال سنوات 1866 استغل المستوطنين الوضع، وحملوا العسكريين مسؤولية ذلك وقد اشتد الصراع بين الطرفيين من أجل تحطيم المكاتب العربية.[5]

---

[1]- صالح فركوس، المرجع نفسه, ص 41.

[2]- صالح فركوس، المرجع نفسه ,ص 407 .

[3]- صالح فركوس، المرجع نفسه ,ص 39-40.

[4]- فاطمة حباش، المكاتب العربية ص 170 .

[5]-عمار بوحوش، المرجع السابق ص 176-177.

وفي بداية 1872 صدور جملة من المراسيم المتتالية تستهدف تعمير النظام المدني في الأقاليم العسكرية وا ٍخضاع الجزائريين لمزيد من أنواع الظلم والقهر والإبادة ولكن تلك الإجراءات كانت دافعا قويا لهذا الشعب كي يستيقظ فيه الشعور الوطني وتتبلور حركته وشخصيته الوطنية والإسلامية لتتفجر في ثورته التحريرية المباركة ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 .[1]

وهكذا فإن السياسة العسكرية والسياسية المنتهجة من طرف ضباط المكاتب العربية والسلطة الاستعمارية بشكل عام، كانت تستهدف معرفة القبائل معرفة دقيقة وتقسيم المجتمع الجزائري إلى فئات متناحرة ومتطاحنة ولكن كثيرا ما انقلبت تلك السياسة على المستعمر نفسه لأن ثقته في بعض القبائل أو الأهالي لم تكن دائما صحيحة وأكيدة.[2]

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق ص 368 .

[2]- المرجع نفسه ص 38 .

خاتمـــة

إن موضـوع سياسـة التعميـر الفرنسـية بالاسـتيلاء علـى أراضـي الأهـالي مـن طـرف المعمرين تناولـه مؤرخون متخصصـون فـي هذا المجال، ولكن الذي تفتقر إليه الدراسات هو دور المكاتب العربية في هذا المشروع الاستعماري الضخم حيث ساهمت المكاتب العربية في تشجيع سياسة الاستيطان وتثبيت المعمرين بالأرض الجزائرية.

حيث وجدت السلطات الاستعمارية أنها تجهل لغة المجتمع الجزائري، فحاولت إيجاد مؤسسة المكاتب العربية حلقة بينها وبين الأهالي، ومهما يكن فإن الإستراتيجية الاستعمارية ترمـي من وراء إرساء تلك المكاتب بمختلف مدن القطر الجزائري إلـى تحقيق أهدافها وهي مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي مع توجيه السياسة الاستعمارية والتمكين للاستعمار والعمل علـى إخضـاع القبائل للسلطة الاستعمارية ومؤسسة المكاتب العربية لا شك بمجرد نشأتها بدأت تحاول أن ترسم تنظيما إداريا وبعد احتلال القطر الجزائري طر حت على الإداريين الفرنسيين مشاكل معقدة حول كيفية إدارة الأهالي خاصة منها القضاء، حيث أن المكاتـب العربيـة قـد مسـت بـذلك القضـاء الجزائـري، ودعمـت المكاتـب العربيـة عمليـة الاستيطان، وذلك بطرد الأهالي من أراضيهم وتهيئتها حيث شعر ضباط المكاتب العربية بتراجـع نفـوذهم وبـدأت مرحلـة الصـراع بيـنهم وبـين المسـتوطنين وانتهـى الصـراع بسـيطرة المعمرين على معظم الأراضي.

ونستنتج ان مؤسسة المكاتب العربية قامت بإخضاع أهالي الجزائر وقمع الثورات ومراقبة الزوايا ومراقبة تحركات الأهالي ورجال الدين.

ورغـم التنـوع فـي الأدوار لـدى المكاتـب العربيـة مـن دور سياسـي وا ٍداري واجتمـاعي عمومها كانت ذات بعد سياسي ضمنيا يخدم المشروع الاستعماري.

وفـي الأخير نستنتج أن المكاتب العربيـة لعبت أدوارها فـي شـتى الميـادين السياسية والإداريـة والاجتماعيـة، وخاصـة إدارة شؤون الأهالي وأرجوا أن أكون قد أبرزت دور ومكانـة

خاتمـــة

المكاتـب العربيـة وأفـدت ولـو بالقليـل فـي هـذا الموضـوع المتواضـع، وأتـرك المجـال مفتوحـا للباحثين لتناوله بعمق أكثر.

الملحق رقم (01): المراكز الاستيطانية فيما بين 1840-1850[1]

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840م	دالي ابراهيم – القبة		
1841م	مصطفى الدار، بئر مراد رايس، بئر خادم،، الدويرة حسين داي، المدية	ضاحية مستغانم ضاحية معسكر تلمسان	سكيكدة القالة جيجل
1842م	ضاحية مليانة، البليدة، العشور، شرشال، درارية، القوس، القليعة، أولاد فايت		
1843م	بوزريعة، الشراقة، عين بنيان، بوانت، بيسكاد، ساولة، بوغار، الأصنام، تنس، تنية الحد		
1844م	بابا حسان، الخرايسية، دواودة، فندق (عين الخشنة)، الفوكة، الحالمة، سانفردياند، سانت، ايميلي، سيدي فرج، الصوالي، زيرالدة، تنس	السانية	دار ميمونت الحروش، سان انطوان فالي
1845م	الصومعة، أومال	أرزيو، مسرغين، سانتوني، دوسيق، سيدي شامي.	دوز ربفيل، قالمة (ضاحية)
1846م	الشفة، موزاية قبل.	مزغران، مرسى الكبير، سان اندري، سانت كلوتيلد، سان جيون، سانت بارب، دوبليلانت، سانت ليوني، سيديا، عين	عين فيه

[1]- راضية بن حبرو، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر 1844-1900، مرجع سابق، ص 71.

1847م			بيجو طوندي، سماندو ، سان شارل، سطيف (ضاحية)
1848م 1849م 1850م	أفروفيل، دالماشيا، بني مراد، والجر، جوان فيل، مونتيا سيتي، كاستيغليون، نوفي، زورياخ أس الاربعاء فوردي لو	فالي، اركول ،حاسي عامر، حاسي بن عقبة، حاسي بونيف ، سان لوسي ، البرارية، بن عربي ، سيدي بلعباس، عين الترك ، بوسفر ، منصورة ، صنصداف ، سان اندري ، سان هيبوليت	عاشون فيل ، روبرت فيل جيماس ، موندوفي بغال ، هيليوليس ، ميليزيمو ، بني بافتة

الملحق رقم 02: إنتاج إرنست مرسييه الفكري (مقالات وكتب). [1]

تاريخ صدوره	مكـــان صـــدوره	عنوانـــــه	طبيعة الموضوع
1863	-Revue Africaine T.VII, 1863, pp. 286 à 292.	-Sidi Aissa, tradition orale sur la vie de Sidi Aissa ben Mohamed, origine des Oulad Dil Esslougin.	مقال
1864	-Revue Africaine T. VIII, p. 469.	- Une inscription d'Aumale.	مقال
1866	-Revue Africaine T. X, pp. 72 à 75.	- La R'orfa des Oulad Meriem, près d'Aumale.	مقال
1867 1867	-Revue Africaine T. XI, pp. 233 à 242. -Revue Africaine T. XI, pp. 274 à 284.	- Sidjil Massa selon les auteurs arabes. - Tafillala d'après les rapports modernes.	مقال
1868	-Revue Africaine T. XII, pp. 217-228 et T.XIII, 1869, pp.265-278 et 355-377.	- Notice sur les Almoravides et les Almohades d'après les historiens arabes.	مقال
1868	-Recueil des mémoires de la société archéologique de Constantine, pp.241-254.	- Une page d'histoire sur l'invasion arabe – la Cahena.	مقال
1869	- société archéologique de Constantine, pp.409-451.	-Etude sur la confrérie des Khouam de Sidi Abdelkader El Djilani à propos d'un catéchisme à l'usage de la dite Sect.	مقال
1871	-R.S.A.C, XV, pp.381-406.	-Révolte et dévastations Afrique des deux Ibn R'ania (1184-1233).	مقال
1871	-R. Africaine, T.XV, pp.112 à 137.	-Chute de la dynastie des gouverneurs Ar'Lebites en Afrique et établissement de l'empire Obeidite (886-912).	مقال
1871	-R. Africaine, T.XV, pp.420 et 433.	-Ethnographie de l'Afrique septentrionale (note sur l'origine des peuples berbères).	مقال
1872	-R. Africaine, T.XVI, pp.46-52.	-Un mot sur les étymologies, à propos de la signification exacte de Sour El R'Ozlan.	مقال
1872	-R. Africaine, T.XVI, pp.267-272.	-Examen des causes de la croisade des Saint-Lavis contre Tunis.	مقال
1873	-R.S.A.Constantine, pp.19-39.	-Histoire des connaissances des anciens sur l'Afrique septentrionale.	مقال
1873	-R. Africaine, T.XVII, pp.43-56.	-Les arabes de l'Afrique jugés par les auteurs musulmans.	مقال
1874	-Constantine. Marle.	-Comment l'Afrique du Nord a été arabisée.	مقال
1875	-Constantine. Marle. Alger : juillet-Saint-Alger et Paris : Challamel, 410 p.	-Histoire de l'établissement des Arabes dans l'Afrique septentrionale.	مقال
1876	-R.S.A.C, T.XVIII, pp428-433.	-Abd-Er-Rahman, Bey de Constantine.	مقال

[1]- بومزو عز الدين\: الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسي نموذجا، ص 128.

1876	-Revue historique, Paris, pp1-13.	-La bataille de Poitiers et les vraies causes du recul de l'invasion arabe.	مقال
1878	-R.S.A.C, XIX, pp.43-96.	-Constantine avant la conquête française.	مقال
1878	-R.S.A.C, XVIII, pp.215-251.	-Constantine au XVI siècle, élévation de la famille Fgoune.	مقال
1880	- Paris Challamel.	-L'Algérie en 1880. Le cinquantenaire de l'Algérie.	مقال
1882	-R.S.A.C, XXII, pp.193-194.	-Une inscription arabe à Gafsa.	مقال
1882	-R.S.A.C, pp. 232-268.	-Episode de la conquête de l'Afrique par les arabes. Les héros de la résistance berbère : Koceila, la Cahena.	مقال
1883	-Paris, Challamel, 330 p.	-L'Algérie et les questions algériennes.	مقال
1884	--R.S.A.C, XXIII, pp.172-176.	-Inscription arabe trouvée à la ville Franche-sur-mer.	مقال
1884	- Revue libérale.	-Les indigènes de l'Algérie, leur situation dans le passé et le présent.	مقال
1887	-Revue de l'Afrique française, T. V, Mâcan protal.	-Le dérasement du Koudiat-Aty.	مقال
1887	- Constantine, Braham.	-Le cinquantenaire de la prise de Constantine 13 octobre 1937.	مقال
1887	-Constantine, Braham, 16 p.	-Commune de Constantine trois années d'administration municipale.	مقال
1888	-T. I, 444 pp. Paris Leroux. T.II, 476 pp.	-Histoire de l'Afrique septentrionale, T. I et II T.I : des origines à 1045. T.II : de 1045 à 1515.	كتاب
1889	-Paris, Leroux.	-La France dans le Sahara et au Soudan.	كتاب
1889	- Never, 1889.	-La loi municipale de 1884 dans l'application.	
1891	-Paris, Leroux, 628 pp.	-Histoire de l'Afrique septentrionale, T. III de 1515 à 1830.	كتاب
1891	-Paris, Leroux.	-La propriété foncière chez les musulmans de l'Algérie.	
1891	-Le Républicain.	-Déposition devant la commission sénatoriale d'enquête sur l'Algérie.	
1893	- Constantine.	- L'Algérie devant le parlement en 1893.	مقال
1893	-R.S.A.C, XXVIII, pp. 1à 32.	- Inscription arabe inédites de Tunisie.	مقال
1893	-Marle et Biron Constantine.	-Statut de la société de l'Afrique centrale de Constantine.	
1893	- Braham, Constantine.	-La France dans l'Afrique centrale en 1893.	
1894	-Journal asiatique. 23 pp.	-La propriété en Maghreb selon la doctrine de Malek.	مقال
1894	-Marle et Biron Constantine.	-Bulletin de la société de l'Afrique centrale de Constantine, numéros de janvier, fev, mars, avril, mai, juin, juillet, la plupart des articles son signés E.M.	مقال
1895	-R.S.A.C, Vol. XXX, 87 pp.	-La population indigène de l'Afrique sous la domination romaine, Vandale, Byzantine.	مقال
1895	- Alger, Jourdan.	-La condition de la femme musulmane dans l'Afrique septentrionale.	كتاب

قائمة الكتب بالعربية

أولا: المراجع:

1.أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، ترجمة، م، حاج مسعود وأ. بكلي، دار الرائد للكتاب 2007 .

2.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1862م، دار الغرب الإسلامي، لبنان.

3.بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007.

4.الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام ج4 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

5.دوطوكفيل الكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم إبراهيم صحر اوي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.

6.زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1990، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

7.زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837-1939) ج1، دار الهومة، الجزائر، 2009.

8.سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900م) ج1، دار الغرب الإسلامي لبنان 1997.

9.سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ج4، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997.

10. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

11. سعد الله أبو القاسم، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877) دراسة من خلال رسائله وشعره، الجزائر 1914م.

12. سعيدوني نصر الدين، ورقات جزائرية ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

13. عميراوي أحميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2005.

14. العنتري محمد الصالح، الفريدة المؤنسة أو تاريخ بايات قسنطينة 1846.

15. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1971م) منشورات جامعية باجي مختار الجزائر، 2005.

16. فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2005.

17. قداش محفوظ، جزائر الجزائريون (1830-1954م)، ترجمة محمد المعرابي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

18. نوشي أندري وأندري بريتان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح إسطنبولي (منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

ثانيا: المراجع بالفرنسية

1. CHARLE ANDRE JULIEN, histoire de l'Algérie contemporaine Alger, 2004.
2. CHARLES ROBERT AGERON : « l'Algérie algérienne de napoléons de gaulle », paris, 1980.
3. CHARLES ROBERT AGERON, les algériennes musulmans et la France, 1871-1919-2007.
4. FOUCHER VICTOR, Les Bureaux Arabes En Algérie, 1858.

5. WARNIPER AUGUSTE, DUVAL, JULES, Bureaux arabes et colons, réponse au « constitutionnel » pour faire suite aux « lettres a roucher », paris, 1869.

الرسائل الجامعية:

1.بومزو عز الدين، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري أرنست مرسيه نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى حداد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008.

2.بوضياف سارة، دور المكاتب العربية في إخضاع أهالي الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر إشراف الأستاذ الدكتور بيرم كمال قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2013-2014.

3.حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري (1844-1870) تيارت، سعيدة جرفيل البيض نموذجا أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر إشراف الأستاذ بن نعمية عبد المجيد قسم التاريخ وعلم الآثار كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران 2013-2014.

4.حباش فاطمة، سي الأعلى بن بوبكر القائد العسكري لثورة أولاد سيدي الشيخ (1820-1896)إشراف عبد المجيد بن نعمية قسم التاريخ وعلم الآثار،جامعة وهران 2004-2005.

5.بن حبرو راضية، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر إشراف الأستاذ بوغدادة الأمير قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

المحاضرات

1- كمال بيرم، محاضرات حول المكاتب العربية

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة أ

الفصل التمهيدي: إدارة الأهالي والمكاتب العربية

المبحث الأول: إدارة الأهالي والمكاتب العربية بداية الاحتلال 6

المطلب الأول: تعريف المكتب العربي 8

المطلب الثاني: نشأة المكاتب العربية 9

الطلب الثالث: مهام المكاتب العربية 13

المطلب الرابع: تنظيم المكاتب العربية 15

الفصل الأول: نماذج عن المكاتب العربية المحلية

المطلب الأول: ضباط المكاتب العربية بالشرق الجزائري (ارنست مرسيه) 21

المطلب الثاني: المكاتب العربية بالغرب الجزائري البيض (جيرفيل) نموذجا 28

الفصل الثاني: دور المكاتب العربية ونهايتها

المطلب الأول: الدور الإداري للمكاتب العربية 32

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمكاتب العربية 36

المطلب الثالث: نهاية المكاتب العربية 43

خاتمة 49

الملاحق 53

ببليوغرافيا البحث 58

فهرس الموضوعات 62